مجلة مجتمع تربية عمل

ISSN: 2507-749X EISSN: 2602-7755

https://www.asjp.cerist.dz/revues/414

المجلد:07/ العدد02 (2022) ص ص 238/ 252

الجـــاهزية النفس اجتماعية لاحتواء المسجون المفرج عنه

-من وجهة نظر عمال المصالح الخارجية لإدارة السجون-

Psychosocial Readiness to Reintegrate Released Prisoners: The External Services Staff's Viewpoint

عبيـــدي سناء*

مخبر تحليل السيرورات الاجتماعية والمؤسساتية

المركز الجامعي ميلة (الجزائر)

s.abidi@centre-univ-mila.dz

عاشوري ابتسام

مخبر تحليل السيرورات الاجتماعية والمؤسساتية

جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)

Ibtissem.achouri@univ-constantine2.d

معلومات المقال

تاريخ الارسال: 2022/11/17

تاريخ القبول:2022/04/26

الكلمات المفتاحية:

- ✓ الجاهزية النفس اجتماعية
- ✓ المسجون المفرج عنه
- ✓ المصالح الخارجية لإدارة السجون

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن جاهزية الأسرة والمجتمع لاحتواء المسجون المفرج عنه حسب آراء عمال المصالح الخارجية لإدارة السجون، وقد تكونت حالات الدراسة من عمال ثلاث مصالح خارجية لإدارة السجون وهي مصلحة قسنطينة، جيجل وعنابة، اعتمدنا على مقابلات نصف موجهة مع عمال المصالح الخارجية لإدارة السجون، واستخدمنا أسلوب تحليل المضمون كأداة للتفريغ والتحليل، وتوصلت الدراسة إلى أن المسجون يخرج إلى المجتمع مستعدا للانخراط مجددا في الحياة لكن الأسرة والمجتمع غير مستعدين لاحتوائه مما يؤدي إلى فشل عملية الادماج الاجتماعي ووفقا لهذه النتائج تم وضع توصيات من شأنها أن تسهم في علاج هذه المشكلة .

Article info

Received :17/11/2022

Accepted :26/04/2022

Keywords:

- ✓ Psycho social readiness.
- ✓ Released prisoner.
- ✓ The external departments.

Abstract:

This study aimed to reveal the opinions of the staff of the external services of the directorate of prisons on the readiness of the family and society's readiness to reintegrate released prisoners. The study sample consisted of staff from the prisons of Constantine, Jijel and Annaba. Using semi-structured interviews and content analysis method as a tool for debriefing and analysis, the study concluded that that the successful social reintegration of former prisoners is hindered by their families and society's unwillingness to accept them back. Accordingly, recommendations were suggested to solve this problem.

* المؤلف المرسل

❖ **مقدمة:** الظاهرة الإجرامية هي ظاهرة موجودة في كل المجتمعات ومرتبطة بها ارتباطا طبيعيا كونها تتصل ببنى المجتمع نفسه وطبيعة الحياة الاجتماعية، وقد قوبلت هذه الظاهرة برفض قاطع من قبل كل المجتمعات سواء القديمة أو الحديثة على حد سواء باعتبارها شرا يهدد استقرارها وأمنها، وفي المقابل سخرت كل الدول أنظمة وقوانين من أجل ردع الجريمة وإعادة تأهيل القائمين بها وإعادة إدماج المساجين. حيث تشكل مسألة إعادة الادماج الاجتماعي للمساجين أحد الركائز الأساسية لإصلاح إدارة السجون. لذلك أنشئت في كل ولاية مصلحة خارجية تعمل على اللقاء بالمساجين قبل ستة (06) أشهر من تاريخ خروجهم من السجن، حيث تعرض عليهم خدمات المصالح الخارجية بعد الإفراج، ومرافقتهم من أجل مساعدتهم على الانخراط مجددا في المجتمع، كل حسب تخصصه أو مجال دراسته أو تكوينه الذي تابعه خلال فترة إقامته بالسجن، ويمكن لهذه المصالح أن تساعد حتى المفرج عنهم القدماء من أجل إيجاد عمل أو بعث مشاريعهم الخاصة.

سخرت الدولة الجزائرية من أجل بعث هذه المصالح مهنيين وإطارات وكفاءات عن طريق توظيفهم وتدريبهم من أجل القيام بمهمتهم النبيلة في سبيل إعادة إدماج المسجونين المفرج عنهم، وسعت أيضا لنقل خبرات وتجارب الدول الأخرى عن طريق مرافقة الإتحاد الأوروبي، بفضل برنامج دعم إصلاح نظام السجون في الجزائر والتوقيع على مشروع التوأمة الممول من قبل الإتحاد الأوروبي بين المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ونظريتها الفرنسية والإيطالية، وبذلك تم وضع اللبنات الأولى من أجل سياسة سجنية جديدة.

سنحاول في هذا المقال تسليط الضوء على الجاهزية النفس اجتماعية لاحتواء المسجون المفرج عنه من خلال جانب نظري تضمن المفاهيم الأساسية للدراسة وآخر ميداني تضمن دراسة حالات، حيث في إطار المنهج الوصفي التحليلي قمنا بتحليل مضمون مقابلات نصف موجهة مع عمال بعض المصالح الخارجية لإدارة السجون من أجل رصد وجهة نظرهم حول مدى القابلية النفس اجتماعية لاحتواء الفرد بعد خروجه من السجن.

❖ **مشكلة الدراسة:** لقد أولت المؤسسة العقابية في الجزائر اهتماما كبيرا بالمساجين وبقضية إعادة إدماجهم ليصبحوا قادرين على الانخراط بشكل طبيعي في أوساطهم الاجتماعية ليحد ذلك من عودتهم للجريمة ومن الإجراءات التي سمح بها المشرع الجزائري للسجين هو السماح له بتوطيد علاقاته بالمحيط الاجتماعي وكذا الأسري، وفي هذا جاء القانون الجديد الذي عزز الروابط الاجتماعية للمساجين.
إلا أن الواقع يشير إلى أرقام كبيرة من نسب العود إلى الإجرام حيث يواجه السجين بعد الإفراج عنه مشاكل كثيرة منها الحصول على عمل الذي يعد من أولويات مستلزماته لإصلاح أحواله التي تهدمت خلال إقامته بالسجن، ذلك أن أرباب العمل لا يثقون به ويرفضون إعطائه فرصة شغل الأمر الذي قد يدفعه إلى الإجرام

مرة أخرى، حيث تشير التويجري (2011) إلى دراسة الغامدي التي أعلن من خلالها المشاركين في الدراسة بالإجماع بنسبة (100%) رفضهم مشاركتهم المفرج عنهم كشركاء في عمل أو تجارة مهما كانت الفوائد و المزايا التي ستعود من شراكتهم، لأنهم غير أمناء، وأشارت بعض الدراسات حسب السدحان (2006) إلى أن (11%) فقط من أفراد الحالات وافقت على تشغيل المفرج عنهم، كما بينت أن السبب في تدني هذه النسبة يعود بالدرجة الأولى إلى عدم الثقة بالمفرج عنهم، أو خوفا من التأثير على سمعة العمل. فيبدو جليا وجود فجوة في مستوى المفاهيم بين المجتمع والسجين بسبب الفهم الخاطئ لهذا الشخص وقلة الوعي به والذي أدى إلى بناء تصورات اجتماعية سلبية تؤثر على إعادة انخراطه مجددا في المجتمع وبالتالي العود إلى الإجرام.

يؤكد الواقع أيضا أن المجتمع يتعامل مع المفرج عنه باعتبار أنه سوف يظل مجرما طوال عمره فينفر منه بمجرد خروجه من السجن، ومن جهة أخرى فإن السجين يفتقد لكافة سبل العيش بمجرد دخوله السجن. ولعل من أهم مظاهر الرفض الاجتماعي تجاه المفرج عنهم هي عدم تقبلهم في مجال الشغل. فالإفراج على المحكوم عليه يعني مواجهته مواقف أسرية ومجتمعية ومهنية سلبية، حيث لا يستطيع في أغلب الأحيان مواجهتها والتعامل معها أو تجنبها لأنه يعيش في مجتمع يدين كل من يخالف معاييره وقيمه وقوانينه، ويصمه بالوصمة الاجتماعية والعار، فيعتبر ذلك بمثابة العقوبة الثانية، مما قد يدفع به إلى العودة إلى طريق الانحراف والجريمة ويساعد في تفاقم ظاهرة العود الإجرامي، حيث أشار تقرير وزراء الداخلية العرب (الرشيد، 2008) منذ سنة 1994 إلى أن نسبة العود في البلدان العربية تصل في بعض منها إلى حدود (70%).

وعلى الرغم من أن المحبوسين أنفسهم يكونون في حالة تفاؤل لما ينتظرهم بعد الإفراج ففي دراسة أجراها اليوسف (2007) بعنوان "توقعات النزلاء نحو القبول الاجتماعي"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين بعض المحددات الاجتماعية والاقتصادية وتوقعات النزلاء نحو تقبل كلا من الأسرة والأصدقاء والمجتمع المحلي لهم بعد الإفراج عنهم، والتي حصرت في: السن، المستوى التعليمي للنزيل الدخل الشهري للنزيل، الحالة الاجتماعية للمحبوس، وشملت حالات الدراسة (229) من نزلاء إصلاحية الحائر من السعوديين المحكوم عليهم، والذين وافقوا على الإجابة على أسئلة الدراسة، وقد استبعدت (28) استمارة لعدم صلاحيتها وبهذا بلغ حجم الحالات (201) حالة وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها: أن الأسرة تمثل أهم المتغيرات الاجتماعية نحو توقعات النزلاء في التقبل الاجتماعي لهم بعد الإفراج عنهم. كما أن غالبية المحبوسين يكونون متفائلين بقبول أسرهم وأصدقائهم ومجتمعاتهم المحلية لهم بعد الإفراج عنهم وهذا يمثل عنصراً إيجابياً نحو تكيف النزيل مع المجتمع بعد خروجه، **كما** أن بعض المسجونين

يكونون غير متقائلين بتقبل أسرهم وأصدقائهم والمجتمع المحلي لهم، وأن تكيف المسجون المفرج عنه مع المجتمع الخارجي يرتبط بمدى تقبل أفراد أسرته وأصدقائه والمجتمع المحلي له.

إلا أنه في دراسة للطاهر بو مدفع، بين أن الدراسات تقول بأن نسبة (37.9) بالمئة من المجتمع يواجهون المفرج عنه برفض اجتماعي قاس وهذا ما قد يدفعه إلى العود إلى الجريمة، فالنظرة السلبية للمفرج عنهم وكما يسميها البعض "التحقير الاجتماعي" تولد العديد من المشاكل والصعوبات لدى الأشخاص المفرج عنهم، فقد تذهب الجهود المبذولة لإصلاح السجن وتأهيله ورعايته داخل المؤسسات العقابية بسبب رفض المجتمع له وعدم تقبله كفرد فاعل فيه. فيواجه الفرد المفرج عنه مواقف عائلية، مجتمعية ومهنية سلبية، لا يستطيع في أغلب الأحيان مواجهتها أو التعامل معها فيتجنبها. الأمر الذي يستدعي بذل جهود واضحة الملامح من أجل التكفل بجملة من المطالب والحاجيات من أجل مساعدته على التصدي لتلك المواقف وتسهيل عملية إعادة الادماج (أورد في: بومدفع، 2021).

تشير الهامل(2012) في دراستها أيضا حول "التصورات الاجتماعية للسجين وعلاقتها بإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين وآليات الوقاية من العود إلى الجنوح في الجزائر" وقد جاءت هذه الدراسة لتبرهن على أن الفجوة الموجودة على مستوى المفاهيم بين المجتمع والسجين بسبب الفهم الخاطئ له وقلة الوعي به ما أدى إلى بناء تصورات اجتماعية سلبية تؤثر على دور الرعاية اللاحقة للمحبوسين، وتعد المصالح الخارجية لإدارة السجون التابعة لوزارة العدل الجزائرية، و التي تم استحداثها تجاوبا مع السياسة العقابية في الجزائر في ظل قانون 04/05 انطلاقا من حداثة الإصلاحات المنتهجة والتي تم ضبطها بمجموعة من التدابير والصيغ والآليات الجديدة تجسيدا لسياسة إعادة الإدماج، من أجل التكفل بالمحبوسين المفرج عنهم في مجالات التشغيل والتعليم والتكوين وغيرها من البرامج التي تسمح بإعادة إدماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إدماجا يجعل منهم عناصر فاعلة في المجتمع، وتجسد مبادئ الدفاع الاجتماعي من خلال مكافحة العود الإجرامي، وإذا كان الشغل عامل محوري في كل سياسة إعادة إدماج للمفرج عنهم فإن ذلك مرتبط بالتصورات الاجتماعية السلبية التي يحملها مسؤولي المؤسسات العمومية عن السجين ومدى رفضهم له ولإدماجه في مؤسساتهم الأمر الذي أثر سلبا على دور المصالح الخارجية لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين في التكفل بهذه الفئة من المجتمع.

فنلاحظ أنه رغم كل المجهودات المبذولة ومن خلال الدراسات إلا أن الواقع يقر بأن ظاهرة العود إلى الإجرام في استفحال مستمر مما أدى بنا إلى محاولة معرفة مدى استعداد كل من الأسرة والمجتمع لاحتواء

ومساعدة هذه الفئة من أجل الانخراط مجددا في الحياة حسب آراء عمال المصالح الخارجية لإدارة السجون من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مستوى الجاهزية النفس اجتماعية لاحتواء المسجون المفرج عنه من وجهة نظر عمال بعض المصالح الخارجية لإدارة السجون؟

❖ **أهميـة وأهداف الدراسة:** تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تعالجه وهو الكشف عن مدى جاهزية الأسرة والمجتمع لاحتواء المساجين المفرج عنهم أمام الإمكانيات المادية والبشرية الكبيرة التي تسخرها إدارة السجون من أجل إعادة تأهيل هذه الفئة. ويعتبر هذا الموضوع من بين القضايا المهمة لأنه يمس جوهر المجتمع ككل وتتمثل أهميته من خلال ما يقترحه من حلول من أجل مساعدة هذه الفئة للانخراط والاندماج مجددا في الحياة والتي يمكن أن تفيد في معرفة أسباب فشل عملية الادماج والانتكاس مجددا. ويمكن تحديد هدفين أساسيين للدراسة هما:

- كشف مدى جاهزية أسر المساجين المفرج عنهم لاحتوائهم ومساعدتهم من وجهة نظر عمال بعض المصالح الخارجية لإدارة السجون.
- معرفة مدى جاهزية المجتمع لاحتواء أفراده من المساجين المفرج عنهم من وجهة نظر عمال بعض المصالح الخارجية لإدارة السجون.

❖ **المفاهيـم الأساسية للدراسة:**

- **الجاهزية النفس اجتماعية:** يقول الحجازي (2017) بأن الجاهزية تعني استعداد أو قابلية فرد أو جماعة للقيام بنشاط عقلي معين بناء على تكوينه الطبيعي الموروث، ويظهر أثره في الظروف المساعدة، وقد تبقى الجاهزية كامنة لا يظهر أثرها إذا لم تهيأ لها الظروف الملائمة، وهي حالة من التهيؤ النفسي والاجتماعي يكون فيها الفرد أو الجماعة قادرين على القيام بمهمة ما. كما يذكر العجلوني والسالم (2008) بأن الجاهزية كمفهوم تنطلق أساسا من فكرة الاستعداد لمواجهة حالة معينة تستحق التدبر المسبق لأمور يتوقع مواجهتها في المستقبل.إذن فالجاهزية النفس اجتماعية يقصد بها قابلية الأسرة والمجتمع لاستقبال واحتواء ومساعدة المسجون المفرج عنه، وهي حالة من التهيؤ النفسي والاجتماعي وكذلك التقبل غير المشروط والاستعداد للمساعدة بكل مرونة وسلاسة.

- **المصالح الخارجية لإدارة السجون:** حسب زبوش (2021) فإنه عند انقضاء تنفيذ العقوبة السالبة للحرية يفرج عن المحكوم عليهم نهائيا بعدما خضعوا لأساليب التأهيل والتهذيب داخل المؤسسة العقابية، ولجميع أشكال الرعاية الصحية والوقائية والعلاجية، هذه الأساليب لا تكتمل أهدافها إلا برعاية المفرج عنهم بعد خروجهم إلى المجتمع، حيث يواجه بعضهم ما يسمى بأزمة الإفراج، التي

تنشأ عن الاختلاف بين ظروف الحياة التي اعتادوا عليها داخل المؤسسة العقابية وبين الحياة خارجها، فقد يتعرضون لظروف تدفعهم إلى العود إلى الجريمة مرة أخرى، ومن هنا تأتي عملية استكمال إدماج المسجونين بعد الافراج بتطبيق أساليب جديدة عن تلك المطبقة داخل المؤسسات العقابية عن طريق المصالح الخارجية لإدارة السجون من أجل العمل على تأمين العمل الشريف من خلال التنسيق بين الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة، ورعاية المفرج عنهم والتركيز عليهم حتى يقدموا للمجتمع النموذج الحي لضرورة الابتعاد عن عالم الانحراف ، وتكثيف التوعية بمخاطر الوقوع في الجريمة وضرورة التقبل الأسري والاجتماعي للمفرج عنهم (أورد في: الرشيد، http://www saudiinfocus.com/forum).

وقد استحدثت هذه المصالح بموجب المادة 113 من قانون تنظيم السجون وإعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين، وتم تحديد كيفية تنظيمها وسيرها من طرف المرسوم التنفيذي رقم 07-06 المؤرخ في 19 فبراير 2007، تتولى هذه المصالح مهمة مرافقة وتوجيه المساجين المفرج عنهم ومتابعة الأشخاص الموضوعين تحت مختلف أنظمة إعادة الادماج الاجتماعي، والمتهمين الخاضعين لالتزامات الرقابة القضائية، وكذلك إجراء التحقيقات الاجتماعية ومتابعة الأشخاص المحكوم عليهم بالعقوبات البديلة. كما تتكفل أيضا بـــ:

- ✓ السهر على استمرارية برامج إعادة الادماج الاجتماعي بالنسبة للأشخاص المفرج عنهم بناء على طلبهم.
- ✓ اتخاذ الإجراءات الخاصة لتسهيل عملية إعادة الادماج الاجتماعي للأشخاص الذين تتكفل بهم.
- ✓ إجراء الاتصالات والسعي لدى الهيئات المختصة لمساعدة الأشخاص المتكفل بهم للاستفادة من مختلف صيغ إعادة الإدماج الاجتماعي.

وقد تم إلى حد الآن فتح ثلاثون (30) مصلحة خارجية بثلاثون (30) ولاية عبر التراب الوطني. (الموقع الرسمي لوزارة العدل) (أورد في: mjustice.dz.https://www).

إذن المصالح الخارجية لإدارة السجون هي وحدات تابعة لإدارة السجون تكلف بالتعاون مع المصالح المختصة للدولة والجماعات المحلية بمواصلة تطبيق برنامج إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين وهي تتكفل بالمفرج عنهم من حيث تدعيمهم نفسيا ومساعدتهم على التوظيف حتى لا يعود إلى الإجرام، وكذلك المرافقة والتوجيه للمفرج عنهم ولعائلاتهم.

- **المسجون المفرج عنه:** هو الشخص الذي أمضى مدة معينة في السجن وأفرج عنه بعد أن انتهت مدة عقوبته، فالمسجون هو كل فرد بالغ أودع السجن بناء على صدور أحكام قضائية صدرت

بحقه وفقا لما اقترفه من جرائم تهدد أمن وسلامة الأفراد، واخلالا بالنظام العام في المجتمع، وهو ما يتوافق مع ما ذهب إليه المشرع الجزائري في تعريفه على أنه "كل شخص تم إيداعه بمؤسسة عقابية، تنفيذا لأمر، أو حكم، أو قرار قضائي" (أورد في: قانون تنظيم السجون، المادة 07).

وذكر مالكي (2014) أنه بالنسبة للمفرج عنهم هم الفئة الاجتماعية التي لها خصوصيات العقاب والعزل والإدانة، ويحملون في سجلهم المدني سوابق عدلية بعد قضائهم فترة بالسجن، وتم الافراج عنهم، ويقصد بهم "الأفراد الذين سبق الحكم عليهم بعقوبة ما ثم أفرج عنهم بعد تنفيذ العقوبة ويعيشون حاليا في بيئتهم الطبيعية". إذن هو الذي أمضى مدة معينة في السجن وأفرج عنه بعد أن انتهت مدة عقوبته.

- ✓ **الإحتواء:** يعرف ابن منظور (1997) الاحتواء بأنه بمعنى الاشتمال والاحتضان، كقولنا مثلا احتوى الطفل أي احتضنه، وهو إحاطة الشيء من جميع جوانبه وينظر إلى الاحتواء على أنه القدرة العاطفية لقبول وضم مشاعر الآخر، تفهمه والاستماع إليه والتعاطف معه، وتوفير الحيز الآمن له بهدف التعبير عن المشاعر والعواطف. كما يقول عويس (2021) أن الاحتواء يرتبط من الناحية الاجتماعية بالدمج والتطبيع والتكامل. بإيجاد محيط داعم مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفرد الخاصة، وخلق الأجواء والظروف اللازمة والتي تساعده على تفعيل قدراته في مجالات مختلفة. وهنا يظهر من خلال الاستعداد الأسري والمجتمعي لتقبل السجين المفرج عنه في مجتمعنا الجزائري.

❖ الجـانب الميدانـي:

- **منهج الدراسة:** الهدف من هذه الدراسة هو الكشف عن جاهزية الأسرة والمجتمع لاحتواء الفرد المسجون المفرج عنه من خلال إجراء مقابلات بحثية، ولذلك رأينا أن المنهج الملائم هو المنهج الوصفي التحليلي باعتماد تحليل المضمون لبعض المقابلات البحثية. والمنهج الوصفي المعتمد على تحليل المضمون حسب بيرلسون Berelson هو تقنية من تقنيات البحث التي تستخدم من أجل الوصف الموضوعي، المنهجي والكمي للمحتوى الظاهر للاتصالات.

- **أدوات الدراسة:** تتمثل في:

✓ **المقابلة النصف موجهة:** اعتمدنا في دراستنا هذه على المقابلة النصف موجهة بهدف البحث لأنها الوسيلة الأنسب للحصول على المعلومات والتعرف على مدى استعداد الأسرة والمجتمع من أجل احتواء هذا الفرد، وملاحظة وتحليل سلوكياتهم بأسلوب علمي. ومن أجل القيام بهذه الدراسة قمنا بعدة نشاطات منها الحصول على رخصة من السلطات الرسمية والتي هي المديرية

العامة لإدارة السجون، بعد تقديم طلب للحصول على ترخيص من أجل زيارة المصالح الخارجية التابعة لها، على اعتبار أن حالات الدراسة الميدانية هي عمال المصالح الخارجية لإدارة السجون. وبعد الحصول على الرخصة، كان لنا زيارة لكل من المصلحة الخارجية لإدارة السجون بولاية عنابة، المصلحة الخارجية لإدارة السجون ولاية جيجل والمصلحة الخارجية لإدارة السجون لولاية قسنطينة. وقمنا بإجراء مقابلات نصف موجهة على ثمان حالات يعملون بالمصالح السالفة الذكر، وذلك من أجل الإجابة على التساؤلات التالية والتي مثلت بروتوكول ودليل موحد لكل المقابلات:

1. ما مدى جاهزية المسجون المفرج عنه للانخراط مجددا في المجتمع؟
2. كيف تقيم مستوى جاهزية الأسرة والمجتمع لاستقبال واحتواء الفرد المفرج عنه؟
3. ماهي الحلول المقترحة من أجل الرفع من درجة الوعي في المجتمع لاحتواء المساجين المفرج عنهم؟

- ✓ **تحليل المضمون:** استعملنا في هذه الدراسة تقنية تحليل المضمون من أجل معالجة معطيات المقابلات من خلال تفكيك البناء المادي للمقابلات وهو أحد أساليب البحث العلمي والوصفي والتي يعرفها بيرسون بأنها أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في وصف المحتوى الظاهري أو الصريح وصفا موضوعيا منتظما وكميا (أورد في: Leray,2008).وهو أيضا تقنية تستعمل في حالة وجود محتوى اجابات على أسئلة مفتوحة أو حوار نتحصل عليه من خلال مقابلات قد تكون موجهة أو غير موجهة، حيث يقسم هذا المحتوى إلى وحدات تحلل وتبوب وترتب ضمن عبارات تمثل أبعادا للدراسة (أورد في:Mucchielli ,1979). وتوصلنا إلى تحديد الأبعاد التالية من خلال الإجابات على الأسئلة المطروحة في دليل المقابلة كما يلي:

-**البعد الأول:** قابلية وجاهزية المسجون المفرج عنه للانخراط مجددا في المجتمع.

-**البعد الثاني:** مستوى جاهزية الأسرة والمجتمع لاستقبال واحتواء المسجون المفرج عنه.

-**البعد الثالث:** الحلول المقترحة من أجل الرفع من الوعي المجتمعي لاحتواء المساجين المفرج عنهم.

- ❖ **حالات الدراسة:** يمكن توضيح كيفية الوصول والتعامل مع الحالات كما يلي:

أولا: إجراءات الزيارة الميدانية: من أجل القيام بهذه الدراسة ، قمنا بعدة نشاطات كما سبق الإشارة الى ذلك من اجل الحصول على رخصة من السلطات الرسمية والتي هي المديرية العامة لإدارة السجون، بعد تقديم

طلب لزيارة بعض المصالح الخارجية لإدارة السجون بالشرق الجزائري، على اعتبار أن حالات الدراسة هم عمال المصالح الخارجية لإدارة السجون. وخلال القيام بهذه الدراسة قمنا بزيارة المصلحة الخارجية لإدارة السجون المكلفة بإعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين بعنابة يوم 17جانفي 2021، الواقعة بحي بوعلي السعيد سيدي إبراهيم عنابة. والمصلحة الخارجية لإدارة السجون بجيجل يوم 02 جوان 2021 الواقعة بحي مخيم الفرسان، والمصلحة الخارجية لإدارة السجون بقسنطينة يوم 07 جوان 2021 والواقعة بحي المنصورة، وهي مصالح تابعة لإدارة السجون مكلفة بتطبيق البرامج المعتمدة في مجال إعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين المفرج عنهم، تم انشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم67–07 المؤرخ في 19 فبراير 2007.

ثانيا: وصف المصالح الخارجية لإدارة السجون: تتكون كل مصلحة خارجية من المصالح محل الدراسة من المكاتب التالية:

- ✓ مكتب الاستقبال.
- ✓ مكتب رئيس المصلحة.
- ✓ مكتب النفساني العيادي (الفحص والمتابعة النفسية).
- ✓ مكتب الإدارة والتسيير.
- ✓ مكتب العلاقات الخارجية والتعاون مع هيئات الدولة.
- ✓ مكتب أنظمة الإفراج.
- ✓ مكتب السوار الإلكتروني (المراقبة الإلكترونية).

ثالثا: وصف نظام العمل بالمصالح الخارجية لإدارة السجون:تقوم هذه المصالح باستقبال المسجونين المفرج عنهم من أجل مرافقتهم وتوجيههم لمساعدتهم على إيجاد عمل وبعث مشاريعهم الخاصة، مواصلة تعليمهم، المتابعة النفسية أو أي تدخل من أجل مساعدتهم فيما يخص الصعوبات والعراقيل التي تواجههم بعد الإفراج عنهم. إذ تعتبر هذه المصالح همزة وصل بين المفرج عنهم وهيئات الدولة وكذا الجمعيات المحلية والمديريات على مستوى الولاية التي ينتمي إليها المفرج عنه، هذه المهمة يكون العمل فيها جماعيا، حيث تقام لقاءات دورية بقاعة الاجتماعات بالمصلحة مشكلين في ذلك فريق عمل متعدد الاختصاصات، من أجل وضع خطة خاصة بكل مفرج عنه على حدا. وتتناول هذه الخطة كل ما يتعلق بالمفرج عنه من حيث قابليته وجاهزيته ورغبته في الاستفادة من خدمات المصلحة بالإضافة الى دراسة الصعوبات التي تواجهه بعد الإفراج، وتترجم هذه المعلومات على شكل تقرير خاص بكل فرد مفرج عنه. ولهذا كان العمل مع النفساني والتقني ورئيس المصلحة لأنهم فريق متكامل وخبير بوضعية المساجين المفرج عنهم.

رابعا: وصف حالات الدراسة: يمكن توضيح خصاص حالات الدراسة في الجدول الآتي:

جدول رقم 1: وصف حالات الدراسة

الحالة	الجنس	المستوى التعليمي	المصلحة الخارجية	المهنة
أ	ذكر	جامعي	عنابة	رئيس مصلحة
ب	أنثى	جامعي	عنابة	نفسانية عيادية
ج	ذكر	جامعي	عنابة	تقني في المراقبة الالكترونية
د	أنثى	جامعي	جبجل	رئيس مصلحة
هـ	ذكر	جامعي	جيجل	نفساني عيادي
و	انثى	جامعي	قسنطينة	رئيس مصلحة
ع	أنثى	جامعي	قسنطينة	نفسانية عيادية
ص	ذكر	جامعي	قسنطينة	تقني في الإعلام الآلي

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ كل الحالات التي اعتمدناها في المقابلات النصف موجهة هي لعمال المصالح الخارجية لإدارة السجون لولايات كل من قسنطينة وجيجل وعنابة، وتتكون من كل من رؤساء المصالح والاخصائيين النفسانيين وأيضا من مهندس المراقبة الالكترونية (السوار الالكتروني) ومهندس الإعلام الآلي، وهم من ذوي الشهادات الجامعية، مما يعطي للاستجابات مصداقية أكثر وهم أيضا على دراية وتواصل مع هذه الفئة مما يؤهلهم لأن تكون إجاباتهم يمكن الاعتماد عليها لتحليل هذه الظاهرة.

❖ تحليل وتفسير نتائج المقابلات:

جدول رقم 2: تحليل المقابلات حسب بعد قابلية المسجون المفرج عنه للانخراط في المجتمع

مجموع تكرارات العبارات الخاصة ببعد قابلية المسجون المفرج عنه									**08 عبارات**	**18.59 %**
غير جاهز بسبب العوامل الشخصية	+	+					+		3	37.5%
جاهز قليلا لان عملية الادماج في السجن تعتمد على الكم أكثر			+						1	%12.5
جاهز كليا				+	+				2	%25
جاهز بنسبة متوسطة						+	+		2	%25
المقابلات	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**	**6**	**7**	**8**	**8**	**% 100**

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ فيما يخص البعد الأول أنه اختلفت الآراء بين عمال المصالح الخارجية لإدارة السجون، فمنهم من يرى أن المسجون لا يمكن أن يكون جاهزا فعليا لأن يكون فردا صالحا في المجتمع لأن له دوافع شخصية ووراثية من الصغر لا يمكن تغييرها وهي التي تحول دون إحداث تغيير فعلي في شخصية المحبوس، في المقابل هناك من يرى أن المؤسسات العقابية تعتمد على مبدأ الكم أكثر من الاهتمام بكل فرد على حدا، وهذا ما يؤدي إلى عدم القدرة على إحداث التغيير الفعلي لكل محبوس. أما الرأي الأخير وهو رأي الأغلبية بأن المحبوس يخرج جاهزا كليا أو بنسبة كبيرة لإعادة الانخراط في المجتمع في حال ما وجد الدعم والاحتواء من طرف الأسرة والمجتمع.

جدول رقم 3: تحليل المقابلات حسب بعد تقييم مستوى جاهزية الأسرة والمجتمع

مجموع تكرارات العبارات الخاصة ببعد جاهزية الأسرة والمجتمع										19 عبارة	35.28%
الأسرة غير جاهزة لاحتواء المسجون المفرج عنه	+	+	+	+	+	+	+	+		8	%42.10
المجتمع يرفض المسجون المفرج عنه	+	+	+	+	+	+	+	+		8	%42.10
بعض الاسر فقط تحتوي المسجون المفرج عنه		+		+				+		3	%15.78
المقابلات	1	2	3	4	5	6	7	8		19	%100

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن كل الحالات متفقة على أن الأسرة والمجتمع تفتقر إلى أساليب وطرق مساعدة واحتواء أبنائها من المساجين المفرج عنهم، وهذا ما يؤدي به إلى الانتكاس والعود إلى الإجرام، باستثناء فئة قليلة من المساجين المفرج عنهم من يتلقون الدعم والاحتواء والمساعدة وهم غالبيتهم من الذين ارتكبوا الجرائم عن طريق الصدفة والذين يحتلون مكانة اجتماعية أو علمية مرتفعة.

جدول رقم 4: تحليل المقابلات حسب بعد الحلول المقترحة

مجموع تكرارات العبارات الخاصة ببعد الحلول المقترحة										27 عبارة	46.28%
توعية وتثقيف الاسر	+						+	+		3	%11.11
التوعية والتحسيس		+			+	+				3	%11.11
يمكن للإعلام التوعية والتثقيف	+	+		+						3	%11.11
إعادة النظر في الإطار القانوني لحق المفرج عنهم			+	+		+	+	+		5	%18.51
توسيع مهام المجتمع المدني	+	+						+		3	%11.11
ضرورة انشاء حلقة ربط مع المجتمع	+	+	+	+	+	+	+	+		8	%29.62
تفعيل دور الامام والمرشد في توعية المجتمع		+					+			2	%7.40
المقابلات	1	2	3	4	5	6	7	8		27	%100

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ وجود اتفاق كبير بين عمال المصالح الخارجية لإدارة السجون، فالأغلبية ركزوا على ضرورة الاهتمام بتوعية وتحسيس الأسر والعائلات وكذلك تفعيل دور الإعلام في هذا المجال كونه الأقرب إلى المجتمع، ثم نلاحظ أكبر نسبة وهي 29.62 % تتفق كلها على ضرورة إيجاد حلقة ربط بين المصلحة الخارجية لإدارة السجون والأسرة والمجتمع حتى لا يكون هناك انقطاع عن المتابعة أولا ثم حتى يحس المسجون المفرج عنه أنه مازال يتلقى الدعم من السلطات ومن الأسرة والمجتمع، فإحساسه بالأمن وأن الكل محتويه ومسانده من شأنه أن يقوي لديه الرغبة في التغيير الدائم إلى الأحسن، وهناك نسبة قليلة من الحالات حرصت على التركيز على دور الإمام في نشر الوعي في المساجد حول ضرورة احتواء هذه الفئة ومساعدتها وعدم نبذها من المجتمع.

❖ **خاتمة:** لاشك أن المؤسسة العقابية في الجزائر توفر إمكانيات مادية وبشرية كبيرة من أجل أن تتماشى مع تطور السياسات العقابية بجميع الدول والمجتمعات، وهدفها إيجاد أساليب ووسائل تضمن حقوق المحكوم عليهم ومعاملتهم معاملة حسنة وإنسانية وفقا للقوانين الدولية لحقوق الإنسان، والتي تأثر بها المشرع الجزائري وتبناها في تشريعاته من خلال الأمر 72-02، المتضمن قانون السجون وإعادة تربية المساجين والقانون 05-04 المتضمن تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، والذي يكرس المعاملة العقابية للمحبوسين داخل المؤسسات، من حيث العناية بهم وإصلاحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم، ويضاف إلى ذلك اسهامات المجتمع المدني في برامج إعادة الإدماج الاجتماعي ووضع قواعد أكثر مرونة تضمن التكوين الجيد والتهيئة لإعادة الانخراط مجددا داخل المجتمع بعد الافراج لكن لا يمكن إغفال دور المجتمع في احتواء هؤلاء المفرج عنهم من أجل مواصلة وتكملة عملية الادماج التي قامت بها المؤسسات العقابية ومواصلة برنامجها وهدفها بنجاح. ولهذا نلاحظ أنه من الإجراءات التي سمح بها المشرع الجزائري للسجين هو السماح له بتوطيد علاقاته بالمحيط الاجتماعي وكذا الأسري، وفي هذا جاء القانون الجديد الذي يعزز الروابط الاجتماعية للمساجين.

ومن أهم النتائج التي توصلنا اليها أن عقوبة السجن تبقى ذات خصوصية اجتماعية، لكونها تتعلق بالفرد والمجتمع، حيث رغم أنها تتعلق بسلب حرية الفرد وحرمانه من التصرف بنفسه، إلا أنها ترتبط بالمجتمع باعتبار أن هذا الفرد بعد الحكم عليه واستيفائه العقوبة فمن الضروري جدا أن يعود إلى حضن المجتمع. لكن هل هذا المجتمع مستعد لاحتوائه؟ وبأي نظرة سيقابله؟ وهذا ما حاولنا استقراؤه من خلال هذا العمل حيث تبين من خلال آراء عمال المصالح الخارجية لإدارة السجون أن المجتمع كثيرا ما يتعامل مع المفرج عنهم برد فعل سلبي، يتباين حسب طبيعة الشخص المفرج عنه، وكذا طبيعة الجريمة المرتكبة، أو حتى مدة العقوبة التي قضاها داخل السجن، وقد تبين جليا من خلال آراء عمال المصالح الخارجية لإدارة

السجون أن المجتمع غير جاهز لاحتواء المساجين المفرج عنهم مما يؤدي إلى صعوبات في إعادة انخراطهم مجددا سواء داخل الأسرة أو ضمن الوسط الاجتماعي الذي ينتمي إليه حيث يكون الاحتكاك بالأقران والأصدقاء.

تتناسب هذه النتائج مع ما توصل اليه الطاهر بو مدفع في دراسته حول مرافقة المحبوسين المفرج عنهم لإدماجهم في المجتمع أن نسبة (37.9) بالمئة من المجتمع يواجهون المفرج عنه برفض اجتماعي قاس. وهذا ما يدفعه إلى العود إلى الإجرام (أورد في: بومدفع، 2021) فالنظرة السلبية للمفرج عنهم كما أصطلح عليه بـ "الحقير الاجتماعي" تولد منها مشاكل وصعوبات لدى الكثير من المساجين المفرج عنهم وبالتالي يمكن أن تذهب كل الجهود المبذولة من أجل إصلاحه سدى، وبالتالي يواجه هذا الفرد صعوبات أسرية ومجتمعية لا يستطيع التكيف معها، وتجعله في حالة إحباط وتوتر نفسي، فيحس بالعار على المستوى الاجتماعي (النظرة السلبية للمجتمع) وعلى المستوى الرسمي (وجود سابقة في شهادة السوابق العدلية) وهذه الوضعية يصعب تجاوزها بسهولة الأمر الذي يدفعه إلى البحث عمن يتقبله فيجد المجتمع المنحرف فيجره إلى العود إلى الجريمة.

كما يمكن أن يجد صعوبات في التعامل مع أسرته وأقربائه لأنهم ينظرون إليه على أنه السبب في النظرة السلبية للآخرين لهم، وأنه سبب فقدانهم لمكانتهم الاجتماعية، فيشعر بفقدان الحب من أقرب الناس إليه مما يولد لديه عداء اجتماعيا يجره إلى العودة إلى المؤسسة العقابية نتيجة رفضه وعدم تقبله.ويرى شريك (2011) أن هذا ما يصطلح عليه بالوصم الأسري والاجتماعي مما يسبب لهم الخجل والحرج وبالتالي قطع العلاقات والشعور بغياب المساندة والدعم الأسري والاجتماعي، فكثيرا ما يشتكي المساجين المفرج عنهم من التنمر في المجتمع وابتعاد الناس عنهم وحتى السخرية وهذا ما يؤدي إلى شعورهم بالألم والحسرة والخوف من مقابلة الآخرين والحزن وتدني الشعور بقيمة الذات.ويضيف عياد (2014) قائلا إنه إضافة إلى أن الجريمة في حد ذاتها ظاهرة اجتماعية خطيرة تضر الشعور الجمعي وتهدد مصالح الجماعة، كما أن العودة إلى الإجرام تمثل خطورة أعظم وأعمق، فالشخص الذي قام بعمل إجرامي أدى إلى دخوله السجن سواء كان هذا السلوك صغيرا أو كبيرا يتبعه انحراف وعنف داخل السجن وخارجه وذلك بسبب شعوره بأنه مرفوض اجتماعيا، فهو بهذا السلوك يأخذ حقه ويثبت ذاته.

فالمجتمع هو من يواصل عملية الإدماج الاجتماعي للمساجين المفرج عنهم، لأنها عملية متواصلة ومتكاملة. ولذلك كان من بين الحلول المقترحة التركيز على الوعي الأسري والاجتماعي عن طريق عمليات التوعية والتحسيس والتثقيف، كذلك زيادة تدعيم عمل المصالح الخارجية وإنشاء حلقات ربط بينهم وبين المجتمع وأسر المحبوسين المفرج عنهم من أجل التعرف أكثر على المشاكل العلائقية والصعوبات التي

تواجههم. وبالتالي فمن المشاكل العسيرة التي يمر بها المسجون بعد الإفراج هو عدم تقبله من طرف الاسرة والمجتمع والنفور منه، فلا يجد منهم القبول فينعكس ذلك سلبا على نفسيته وقد يدفعه ذلك إلى العود إلى الإجرام بسبب لجوئه إلى مجتمع جديد وفي الغالب ما يكونون رفقاء السوء.

❖ **الاقتراحات:** لتحقيق احتواء جيد للسجين المفرج عنه من طرف الأسرة والمجتمع لابد من تظافر الجهود بين مختلف قطاعات الدولة والمجتمع المدني، ومن أجل أن تؤت هذه الجهود ثمارها يجب:

تحسيس وتوعية المجتمع وتعريفه بالأنظمة المستحدثة لإنجاح عملية إعادة الادماج الاجتماعي، وذلك باستعمال كل الوسائل المتاحة واستغلالها أحسن استغلال مثل الإعلام وتكنولوجيات الاتصال.

- ✓ مساعدة المساجين المفرج عنهم على إيجاد فرص العمل الشريف وتهيئتها لهم.
- ✓ مساعدة المفرج عنهم على الاستفادة من إمكانيات المجتمع المتاحة وذلك بتوفير المعلومات اللازمة له عن هذه الإمكانيات وكيفية الاستفادة منها من أجل سلوك الطريق الصحيح.
- ✓ التثقيف ونشر الوعي بين أفراد المجتمع بضرورة تقبل هذه الفئة كونها جزء من النسق العام للمجتمع.
- ✓ تهيئة المناخ المناسب للمفرج عنه في المجتمع الخارجي وذلك بالسعي إلى جعله يتقبل المجتمع ويشعر به عن طريق تثقيفه وتوعيته أيضا وتعليمه سبل التكيف الجيد.
- ✓ رعاية أسرة المسجون أثناء وجوده داخل المؤسسة العقابية وذلك بمتابعتها من الناحية النفسية والاجتماعية والاقتصادية وحفظ الأبناء من الانحراف.
- ✓ استخدام العناصر الفاعلة في المجتمع من قنوات إعلامية ونشرات إرشادية وأيضا الجمعيات الخيرية والمجتمع المدني ككل في نشر التوعية داخل المجتمع بضرورة تقبل المفرج عنه لمساعدته على إعادة الانخراط في المجتمع.

❖ قائمة المراجع:

1. *ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين (1997). لسان العرب: دار الطب.*
2. *التويجري، أسماء عبد الله (2011). الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة. مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.*
3. *الجريدة الرسمية (2007). القانون رقم 05-04 المؤرخ في 06 فبراير 2005 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين. المادة07.*
4. *الحجازي، مدحت عبد الرزاق (2017). علم النفس بين التراث والمعاصرة. دار الكتب العلمية.*
5. *السدحان، عبد الله الناصر (2006). الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم في التشريع الإسلامي والجنائي المعاصر. الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.*
6. *العجلوني، محمد والسالم، مؤيد (2008). جاهزية المنظمات للتغيير حلقة مفقودة في إدارة التغيير. المؤتمر العلمي الثامن (إدارة التغيير ومجتمع المعرفة)، جامعة الزيتونة الأردنية.*
7. *اليوسف، عبد الله عبد العزيز (2007). توقعات النزلاء حول القبول الاجتماعي. رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص علم الاجتماع والجريمة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية.*

8. بومدفع، الطاهر (2021). مرافقة المحبوسين المفرج عنهم لإدماجهم في المجتمع. مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية. 4(3)، 246-266.

9. تركي. فيصل الرشيد (2008). السجن والحلول البديلة. مقال منشور على الموقع الإلكتروني: saudiinfocus.com/forum.http://www

10. شريك، مصطفى (2011). نظام السجون في الجزائر. رسالة دكتوراه، تخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة، جامعة عنابة، الجزائر.

11. زبوش، سعيد (2021). الرعاية اللاحقة كآلية لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين المفرج عنهم. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية. 5(2)، 746-768.

12. عويس، أحمد (2021). الجمعيات الرياضية ودورها في احتواء الشباب والتقليل من الآفات الاجتماعية لدى المراهقين. المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 9(1)، 147-172.

13. عياد، هاني جرجس (2014). ملامح الرفض الاجتماعي للمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع المصري (دراسة ميدانية في المحافظة الغربية). كلية الآداب والعلوم، جامعة عمر المختار، مصر.

14. مالكي، أحمد (2014). الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير. ضمن مؤلف جماعي في جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي. بيروت. لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

15. موريس، أنجرس (2006). منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية. (ترجمة: بوزيد صحراوي، كمال بوشرفو سعسد سبعون)، الجزائر: دار القصبة للنشر.

16. هامل، سميرة (2012). التصورات الاجتماعية للسجين لدى مسؤولي المؤسسات المتعاقدة مع وزارة العدل وأثرها في إعادة الإدماج الاجتماعي. مذكرة ماجستير في علم النفس العيادي، جامعة باتنة، الجزائر

17. وزارة العدل. المصالح الخارجية لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين. 2-2-2-www.mjustice.dz/ar/penitentie

18. Leray, C. (2008). l'analyse de contenu -de la théorie a la pratique. Québec: press de l'université de Québec.

19. Mucchielli, R. (1979). l'analyse de contenu des documents et des communications : 3eme edition ,Paris,les lebrairies techniques,entreprise moderneet les editions ESE.